



أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الليبية (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية بمدينة الخمس)

د. أبوبكر جمعه عويطيل

كلية الاقتصاد والتجارة الخمس جامعة المرقب

ajawaitil@elmergib.edu.ly

د. الصديق سالم اقنبر

كلية الاقتصاد والتجارة الخمس جامعة المرقب

Sa1976.00@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الليبية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية بمدينة الخمس، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة اعتماداً على الدراسات السابقة والإطار النظري، يمثل مجتمع الدراسة في جميع الموظفين بالمصارف التجارية بالمصارف التجارية الواقعة في مدينة الخمس، والبالغ عددهم (192) موظف، حيث استخدم الباحثان أسلوب المعاينة في هذه الدراسة فاستخدمت العينة العشوائية البسيطة وتم تحديدها باستخدام العلاقة الرياضية، حيث بلغت حجم العينة (128) مفردة، وزعت بالكامل وبلغت الردود الصالحة للتحليل (90) أي بنسبة استرداد (70.3%)، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي بالنسبة للإطار النظري للدراسة، وذلك بالاعتماد على الكتب العلمية والدوريات والمجلات والأبحاث المنشورة والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة، كما تم استخدام المنهج التحليلي في بعض أجزاء الدراسة، من خلال تصميم استبانة تضمنت عدداً من مبادئ حوكمة المصارف المتمثلة في (مبدأ الحفاظ على حقوق جميع المساهمين والمساواة بينهم، مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة) في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، وتم تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هناك علاقة طردية بين تطبيق مبادئ حوكمة المصارف المتمثلة في (مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم، مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة) في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.813)، وهو ارتباط قوي يشير إلى طردية العلاقة بين المتغيرين، أي أن تطبيق مبادئ حوكمة المصارف يساهم في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، كما أن هناك أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq a$) لمستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف المتمثلة في (مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم، مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة) في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، حيث كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي (0.661)، أي ما نسبته (66.1%) من التغيرات في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة استمرار المصارف التجارية في تطبيق الحوكمة وتعزيز هذا النهج، لما لهذا الأثر الفعال في تحقيق الميزة التنافسية لتلك المصارف، ضرورة العمل على عقد برامج تدريبية للموظفين في مجال الحوكمة المصرفية لتدريبهم على كيفية الاستفادة من مبادئ وأبعاد الحوكمة التي تمكنهم من تعزيز وتطوير قدراتهم لاستغلال الموارد المتاحة للوصول إلى الميزة التنافسية بأقل التكاليف وبأسرع وقت ممكن وبجودة عالية.





1- الإطار العام للدراسة:

1-1 المقدمة:

احتلت الحوكمة اهتماما كبيرا من قبل الأكاديميين والممارسين والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك لحل الأزمات العالمية التي حدثت في دول العالم خلال القرن العشرين، حيث زاد الاهتمام بالحوكمة بعد تداعيات قضايا الفساد في الاقتصاد الأمريكي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وأن مبادئ الحوكمة تساعد المؤسسات على إدارة مواردها المتاحة بكفاءة، وبالتالي القدرة على فرض نفسها في السوق واستقرارها.

وفي ظل اتساع العولمة المالية انتهجت الكثير من المصارف اجراءات تضمن الحفاظ على أداؤها، والتقليل من المخاطر وتحقيق المصلحة المشتركة لجميع الأطراف المتعاملة معها، وتعد الحوكمة المؤسسية واحدة من تلك الأساليب التي شاع استخدامها، على مستوى الشركات عامة والمصارف خاصة، ذلك لتنظيم العلاقات التشاركية بين الإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة، والمساهمين، وأصحاب المصالح الأخرى، وبما أن الميزة التنافسية أصبحت هي الدعامة الأساسية التي تستند إليها المنظمات عامة، في سعيها للبقاء في سوق المنافسة والحفاظ أو التوسع في حصتها السوقية.

حيث تعتبر حوكمة المصارف من أكثر المفاهيم المحاسبية المعاصرة، التي لعبت دورًا في زيادة مستويات الاعتمادية، وزيادة الوثوقية في إجراءات الأعمال المصرفية وبناء سياساتها واستراتيجياتها، حيث أن الحوكمة شكلت الداعم الرئيسي في استقرار المصارف، خاصة وقت الازمات والاضطرابات في البيئة الاقتصادية، وقد شهدت السنوات الاخيرة انتقال مبادئ الحوكمة بالمنظمات إلى العديد من القطاعات ومن بينها قطاع المصارف، حيث أن حوكمة المصارف تمثل محورا اساسيا لخلق بيئة تنافسية للقطاع المصرفي وهي مرتبطة بتقديم خدمات مصرفية بسرعة عالية في الإنجاز وبكفاءة وفاعلية وبجوده وإبداع.

ولقد تم إصدار قرار رقم (20) لسنة 2010 من قبل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بشأن اعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي، وحرص فيه على ضرورة التزام المصارف العاملة في ليبيا بأحكام هذا الدليل، الذي يتضمن الحد الأدنى من المبادئ والمعايير والتعليمات المتعلقة بالحوكمة، والمطلوب تطبيقها من قبل المؤسسات المصرفية والمالية في إطار ممارستها لأعمالها، ويعتبر هذا الدليل مكملاً للتشريعات الرقابية والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والمتعلقة بموضوعات ذات صلة بمفهوم الحوكمة لدى المصارف، بالإضافة إلى التشريعات المصرفية والرقابية الأخرى.

وأن هذه الدراسة تسعى إلى الوقوف على معرفة أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف على تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس.

2-1 الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في تحقيق الميزة التنافسية، وفيما يلي عرض لبعض من هذه الدراسات حسب تاريخ إعدادها:

1-2-1: الدراسات العربية

1-1-2-1 دراسة (حمد ومحمد، 2019) بعنوان : دور حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف العراقية.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية من خلال التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار تأثير أربعة آليات لحوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، المستقلين الخارجيين، كفاية رأس المال،





تركز الملكية) على الميزة التنافسية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال مؤشر (Tobin's Q) وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل تركيز الملكية والمتغير التابع مؤشر (Tobin's Q)، وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة (حجم مجلس الادارة، المستقلين الخارجين، وكفاية راس المال) والمتغير التابع (Tobin's Q)، وكانت العلاقة طردية بين كل من (حجم مجلس الادارة، وكفاية رأس المال، وتركز الملكية)، ومؤشر (Tobin's Q)، بينما كانت العلاقة عكسية بين المستقلين الخارجيين ومؤشر (Tobin's Q).

1-2-1-2 دراسة (قريشي وآخرون، 2019) بعنوان: دور حوكمة المؤسسات في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات الباحثين حول مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمؤسسة العسكرية للإسمنت ودورها في تعزيز قدرتها التنافسية، ولتحقيق ذلك تم تطوير استبانة وتوزيعها على جميع الموظفين الإداريين بالمؤسسة البالغ عددهم (60)، وتم استرجاع (49) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسة العسكرية للإسمنت جاء متوسطاً، كذلك مستوى القدرة التنافسية جاء متوسطاً، ووجود دور معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لحوكمة المؤسسات (كمجموعة) في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة محل الدراسة، ووجدنا أيضاً أن متغير حوكمة المؤسسات فسر (68%) من التغيرات الحاصلة في القدرة التنافسية لهذه المؤسسة وذلك بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2) خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أبرزها: يجب توفير آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية المؤسسة، ويجب الاهتمام بآراء الزبائن ومقترحاتهم في تقديم خدمات جديدة وإجراء تحسينات على الخدمات المقدمة، كذلك يجب على المؤسسة أن ترسخ ثقافة تنظيمية تساعد على تأمين فرص الإبداع والمبادرة .

1-2-1-3 دراسة (السنوسي، 2016) بعنوان: أثر الحوكمة في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة تطبيقية في المستشفيات الخاصة في مدينة عمان).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحوكمة في تحقيق الميزة التنافسية في المستشفيات الخاصة في مدينة عمان، ويتكون مجتمع الدراسة من سبع (7) مستشفيات خاصة من أصل (40) مستشفى، وتكونت وحدة التحليل من مختلف المستويات الإدارية (مدير عام، نائب مدير عام، رؤساء الاقسام، الموظفين) حيث بلغ عددهم (240) موظفاً، وكانت عينة وحدة التحليل (150) استبانة، وقد تم توزيع (150) تم استرداد (125)، وكان الصالح منها للاستخدام (121) استبانة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود اثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية، العدالة، الاستقلالية) في الميزة التنافسية بأبعادها مجتمعة (التكلفة، الجودة، الإبداع) في المستشفيات الخاصة في مدينة عمان، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر الحوكمة في الميزة التنافسية بالمستشفيات الخاصة تعزى للخصائص الديموغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)، توصي الدراسة بأهم التوصيات وهي: العمل على عقد البرامج التدريبية للموظفين في مجال الحوكمة، من حيث تدريبهم على كيفية الاستفادة من أبعاد الحوكمة التي تمكن الموظفين من تعزيز وتطوير قدراتهم على استغلال الموارد المتاحة بأقل التكاليف للوصول إلى الكفاية على مستوى القسم الواحد أو الإدارة وتحقيق الكفاية الجوهرية على مستوى الأقسام الأخرى، والوصول إلى الميزة التنافسية بأقل التكاليف، وصولاً إلى مرحلة الأداء المميز، والإبداع والشفافية والجودة في المستشفيات الخاصة.





1-2-1-4 دراسة (فرورم، 2016) بعنوان : أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات

العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة.

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين تطبيق الحوكمة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة وقدرتها التنافسية، ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة ميدانية لعينة شملت الفئات التالية: (عضو مجلس إدارة، المدير التنفيذي، رئيس دائرة المحاسبة والمالية، والمراجع الداخلي)، بناء على استمارة مهيكلة شملت محاور الدراسة، وزعت على فئات العينة، وبينت نتائج الدراسة الميدانية أنه لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين أبعاد مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، والمراجعة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، في حين توجد علاقة ارتباط متوسطة ذات معنوية إحصائية بين بعد أصحاب المصالح وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وأهم المقترحات التي توصلت إليها الدراسة: قيام الجهات الرقابية بتسجيع المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية على تطبيق نظام حوكمة المؤسسات، وحثها على إصدار دليل بالمبادئ الأساسية التي تحكم هذا النظام، والسعي لتخصيص قسم خاص بالحوكمة في هذه المؤسسات.

1-2-1-5 دراسة (علالة، 2014) بعنوان : دور الحوكمة في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة

والتنمية الريفية (المديرية الجهوية لأم البواقي).

تهدف الدراسة التعرف على العلاقة والدور الحوكمة المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، والذي يهدف إلى جمع الحقائق أو البيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها، ويعتبر مجتمع الدراسة محدود لأن الدراسة تهدف إلى معرفة مساهمة الحوكمة في تحقيق الميزة التنافسية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية في أم البواقي، وتم توزيع (30) استبيان على عينة اختيارية من العاملين في البنك محل الدراسة، تم استخدام الحزمة الإحصائية لتطبيقات العلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة والميزة التنافسية، ظهر متغير أصحاب المصالح كأهم عنصر، يليه الإفصاح والشفافية، ثم إطار الحوكمة، ثم مسؤولية مجلس الإدارة، وبناء على النتائج أوصت الدراسة بأهم المقترحات المتمثلة في: قيام البنك بوضع دليل للحوكمة وتطويره وتعديله من حين لآخر، وكذلك قيام البنك بتضمين تقرير سنوي للجمهور عن مدى التزام بنود هذا الدليل.

1-2-1-6 دراسة (العازمي، 2012) بعنوان : دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وتكونت عينة الدراسة من (360) استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الماليين في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد والانحدار البسيط، من أهم نتائج هذه الدراسة وجود تأثير لـ (دليل حوكمة الشركات، حفظ حقوق جميع المساهمين، المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) على رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية وجود دليل أو إطار حوكمة الشركات وبشكل متناسق مع أحكام القانون والالتزام به.





1-2-2-1: الدراسات الانجليزية

1-2-2-1-1 دراسة (Shahrani, et, al، 2021) بعنوان : أثر الحوكمة في تحقيق الميزة التنافسية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التي تتمثل في: أن أثر تطبيق أبعاد الحوكمة مجتمعة (الشفافية والعدالة والاستقلال) على الميزة التنافسية بأبعادها المجتمعة (التكلفة والجودة والابتكار) في الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير كانت إيجابية بشكل ملحوظ وكانت أعلى من المتوقع، وأوصت الدراسة بما يلي: يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة الاستمرار في تطبيق أبعاد الحوكمة وتعزيز هذا النهج، لما له الأثر الفعال في تحقيق الميزة التنافسية لتلك الشركات، عقد برامج تدريبية للعاملين في مجال الميزة التنافسية تدريبهم على كيفية تحقيق أبعادها من حيث التكلفة والجودة والابتكار للحصول على أكبر حصة في السوق.

1-2-2-2-1 دراسة (AL_Qatawneh، 2015) بعنوان : أثر حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة ميدانية

لشركات الأدوية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية للموظفين العاملين في شركات الأدوية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبيان لجمع البيانات من خلال توزيعها على عينة مكونة من (135) فرداً، وأهم نتائج الدراسة المتواصل إليها يتمثل في: وجود أثر لأبعاد حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية لشركات الأدوية الأردنية، وأوصت الدراسة بالاتي: ضرورة تعزيز مفهوم حوكمة الشركات ومفهوم الميزة للعاملين في شركات الأدوية الأردنية، ضرورة الاستفادة من خبرات الشركات الأخرى في موضوع حوكمة الشركات والميزة التنافسية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، ومن خلال الدراسات السابقة نلاحظ إن موضوع (حوكمة المصارف) حسب علم الباحثان لم يلقي اهتماماً كافياً من قبل الباحثين في البيئة المحلية، وبالتالي تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذا الموضوع لمعرفة أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف المتمثلة في: (مبدأ الحفاظ على حقوق جميع المساهمين والمساواة بينهم، مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة) في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الليبية.

1-3 مشكلة الدراسة:

بعد تداعيات الانهيارات المالية لبعض الشركات الأمريكية خلال سنة 2002، وما قبلها في دول أخرى، فقد حرصت عدد من المنظمات الدولية إلى تناول مفهوم الحوكمة بالتحليل والدراسة، لمساعدة الدول لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة المؤسسات، وبعد الاهتمام بالحوكمة المؤسسية في المصارف عنصراً رئيسياً في تعزيز الميزة التنافسية وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وأن عدم تطبيق حوكمة المصارف بالمصارف التجارية لها تأثير سلبي على الميزة التنافسية هذا يؤدي إلى استنزاف موارد المؤسسة وتآكل قدرتها التنافسية من حيث السرعة والكفاءة والجودة والابداع، بالتالي انسحاب المستثمرين منها، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي : هل يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة المصارف على تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس؟





1-4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف على تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس، وكذلك استعراض الإطار النظري لحوكمة المصارف ويتمثل في مفهومها وأهدافها ومبادئها وفوائدها والأطراف المؤثرة في حوكمة المصارف، وكذلك الميزة التنافسية وتتمثل في مفهومها وخصائصها وأبعادها، وأيضا تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد المصارف التجارية في تطبيق مبادئ حوكمة المصارف لتحقيق الميزة التنافسية في المصارف التجارية.

1-5 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية في إثراء المكتبات العلمية حول أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف على تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، وأن الأهمية من الناحية التطبيقية تتمثل في معرفة أهم مبادئ حوكمة المصارف التي تحقق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، حيث أن الدراسة تركز على تطبيق أهم مبادئ حوكمة المصارف التي تحقق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، المتمثلة في: مبدأ الحفاظ على حقوق جميع المساهمين والمساواة بينهم، مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

1-6 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

H_a : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لمستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف المتمثلة في (مبدأ الحفاظ على حقوق جميع المساهمين والمساواة بينهم، مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة) في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الأولى:

H_{a1} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لمستوى تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق جميع المساهمين والمساواة بينهم في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الثانية:

H_{a2} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لمستوى تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_{a3} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لمستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H_{a4} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لمستوى تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.





7-1 حدود الدراسة:

حدود الدراسة تتمثل في الآتي:

- 1- حدود موضوعية: تتمثل في معرفة أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف على تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس.
- 2- حدود مكانية: تتمثل في المصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس.
- 3- حدود بشرية: تتمثل في القيادات الإدارية (المدرء العامون ومديرو الإدارات ورؤساء الأقسام) بالمصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس.
- 4- حدود زمنية: خلال الفترة الواقعة ما بين شهر مايو إلى شهر أغسطس لسنة 2022.

8-1 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي بالنسبة للإطار النظري للدراسة، من خلال الدوريات والمجلات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وكذلك ما هو متوفر على شبكة الانترنت، وتم استخدام المنهج التحليلي، من خلال تصميم استبيان يحتوي على مجموعة من الاسئلة وتم توزيعها على عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS لاختبار فرضيات الدراسة.

9-1 أسلوب جمع البيانات:

لتحقيق أهداف وفرضيات الدراسة تم الاعتماد على المصادر الآتية:

- أ- المصادر الثانوية: تم الاطلاع على الكتب والدوريات والمجلات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.
- ب- المصادر الأولية: تم تصميم استبانة احتوت على مجموعة من الاسئلة وتم توزيعها على عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

2- الإطار النظري للدراسة:

1-2 المبحث الأول : حوكمة المصارف

تمهيد

نظراً للدور الحيوي الذي تقوم به المصارف في أي اقتصاد، فإن تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي يعد أمراً في غاية الأهمية لضمان سلامة النظام المالي وتحقيق الكفاءة في الأداء ولدعم دوره في خدمة الاقتصاد الوطني

1-1-2 مفهوم حوكمة المصارف:

قد تعددت التعاريف بين الباحثين، حيث تشير بعض التعاريف أن الحوكمة تمثل مجموعة القواعد التي يتم بموجبها إدارة المصرف والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين، وهذا من أجل إنماء الشركة وتطويرها وتحقيق المتابعة الفعالة، والإشراف على الاستخدام الأمثل لمواردها بكفاءة ونزاهة. (قدوري ولشلاش، 2019، ص3).





وعرفت لجنة بازل بأن الحوكمة من المنظور المصرفي يتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية العليا، والتي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف واستراتيجيات المصارف وعملياتها اليومية وتحقق مبدأ المساءلة أمام المساهمين وتراعي حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية ومراعاة وحماية المصالح المتعاملين مع المصرف، بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم. (بريش، 2006، ص ص 7-8).

وهناك من عرفها على أنها مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والادارة العليا، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة الفاعلين الخارجيين، والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. (هاني، 2017، ص 202).

2-1-2 : أهداف الحوكمة المصرفية

تهدف الحوكمة المصرفية إلى العديد من الأهداف نلخصها فيما يلي: (دهمش، وأبو زر، 2003، ص ص 27-30)

1- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة.

2- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين.

3- تحقيق الحماية لأموال المودعين.

4- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للمصرف.

5- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل المصرف.

6- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للمصرف.

2-1-3 : مبادئ الحوكمة المصرفية من منظور لجنة بازل 2006

أصدرت لجنة بازل نسخة معدلة من توصياتها وأعمالها السابقة عام 2005، وفي فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتمثل في: (Basel committee on banking supervision, 2006).

المبدأ الأول : ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال البنك.

المبدأ الثاني : ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الاستراتيجية للبنك وعلى قيمه.

المبدأ الثالث : ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة.

المبدأ الرابع : على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياساته.

المبدأ الخامس : ينبغي على المجلس والإدارة العليا فعليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.

المبدأ السادس : على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة.

المبدأ السابع : ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب شفاف.

المبدأ الثامن : ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.





2-1-4 : مزايا حوكمة المصارف

تحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله وموجوداته، مما يتعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فإن للحوكمة مزايا أهمها: (سليمان، 2006، ص 281).

- 1- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.
- 2- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
- 3- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
- 4- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار.
- 5- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار مستثمرين أو كبار مستثمرين وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم، مع مراعاة مصالح المجتمع.
- 6- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلي قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.
- 7- تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.
- 8- تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، ودرء لحدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية.
- 9- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديريين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

2-5-1: الأطراف المؤثرة في حوكمة المصارف

يوجد أربعة أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة المصارف وتحدد مدى نجاح أو فشل الحوكمة في المصارف وهي كالتالي: (علي وشحاته، 2007، ص 20)

- 1- **المساهمون** : وهم يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم في المصرف وذلك في مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم وأيضاً تعظيم قيمة المصرف على المدى الطويل، وهم من يملك الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
- 2- **مجلس الإدارة** : وهم يمثلون المساهمين وأصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المصرف، بالإضافة للرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للمصرف وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.





3- الإدارة : وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمصرف وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما تعتبر المسؤولة عن تعظيم أرباح المصرف وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشر للمساهمين.

4- أصحاب المصالح : وهم مجموعة من الأطراف الذين تربطهم مصالح مع المصرف مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون يهتمون بمقدرة المصرف على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة المصرف على الاستمرار.

2-2 المبحث الثاني : الميزة التنافسية

تمهيد

احتل مفهوم الميزة التنافسية مساحة ومكانة مهمة في مجالي الإدارة الاستراتيجية واقتصاديات الأعمال، حيث تمثل الميزة التنافسية العنصر الاستراتيجي المهم الذي يساعد في اغتنام الفرص، ويوفر فرصة أساسية وحقيقية للمؤسسة لتحقيق ربحية مستمرة مقارنة بمنافسيها.

2-2-1: مفهوم الميزة التنافسية

عرفها طالب، والبناء، (2012) بأنها مجموعة من العمليات والأنشطة والمهارات المتكاملة التي تمتلكها المنظمة وتعد منهجاً علمياً لاستراتيجية تقدم قيمة أكبر للمستهلكين وتساعد على تحقيق التفوق على المنافسين من خلال امتلاك المنظمة للموارد المستدامة التي يصعب تقليدها من قبل المنافسين وتحقيق في الوقت نفسه ربحية عالية.

كما عرفت بأنها القدرة على تزويد المستفيدين بمخرجات ذات جودة ماثلة أو أفضل من المنافسين وبتكلفة أقل، (Liu Huang, 2009, p.8)

كما عرفت أيضاً بأنها قدرة المنظمة على أداء أعمالها بالشكل الذي يصعب على المنافسين تقليده. (Kotler & Keller, 2009, P.702)

2-2-2 : خصائص الميزة التنافسية

هناك العديد من الخصائص التي تتفرد بها الميزة التنافسية، كما يلي: (Dirisu, al, et, 2013)

- 1- إتباع سياسة التغيير المستمر، الذي يسعى لتطوير الشركة، وتحسين الأداء فيها، وتعظيم أرباحها.
- 2- تتسم الميزة التنافسية بقدرتها على جذب واستقطاب الموظفين المهرة، والذين يملكون القدرات والمهارات الاستثنائية، والمبدعين، القادرين على ابتكار خطط وسياسات جديدة للشركة.
- 3- تراعي وتنتهج الابتكار في سياستها، وتسعى للتفرد في تقديم الخدمات والسلع للزبائن.
- 4- المرونة في تصميم وتطبيق الخطط، بما يتناسب مع التغيرات والتحويلات التي تجري في البيئة السوقية، وبما يحقق للشركة سمعة جيدة، واتساع في السوق المستهدفة.
- 5- الاستمرار والإقدام في تحقيق الأهداف والغايات التي تصبو لها الشركة، والسعي نحو وضع ورسم خطط استراتيجية ذو رؤية بعيدة المدى، يحقق للشركة التميز والتفرد المستدام.





2-2-3 : أبعاد الميزة التنافسية

أن الميزة التنافسية تأخذ أبعاد عديدة منها: (محمد وشكري، 2013).

بعد التكلفة : وهي تقديم منتجاتها وخدماتها بتكلفة أقل من المنافسين، حيث يمكن تخفيض التكاليف من خلال

الاستخدام العقلاني والفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة لها فضلاً عن التحسين المستمر لجودة المنتجات والخدمات والإبداع في تصميم المنتجات وتقنيات العمليات.

بعد الجودة : وتشير إلى أداء الأشياء بصورة صحيحة لتقديم منتجات وخدمات تتلاءم مع احتياجات الزبائن الذين يرغبون في الحصول على المنتجات والخدمات بالخصائص التي تلي حاجاتهم ورغباتهم وتوقعاتهم.

بعد المرونة : وهي الاستجابة السريعة للتغيرات التي قد تحدث في تصميم المنتجات وبما يلاءم حاجات الزبائن، مما يعني تغيير أداء العمليات وكذا تغيير طريقة ووقت أداء العمليات، فالزبون يحتاج إلى تغيير العمليات لتوفير أربع متطلبات هي : مرونة المنتج، مرونة المزيج، مرونة الحجم، ومرونة التسليم.

بعد التسليم : يشمل ثلاثة أسبقيات تتعلق بالوقت هي:

سرعة التسليم، التسليم بالوقت المحدد، وسرعة التطوير، مما يستلزم التركيز على خفض الفترات الزمنية، والسرعة في تصميم منتجات جديدة وتقديمها إلى الزبائن بأقصر وقت ممكن.

بعد الإبداع : وهو عمل ذهني يقوم به الفرد باستخدام قدراته للوصول إلى أفكار جديدة أو استعمالات غير مألوفة أو تفصيل خبرات محدودة إلى ملامح مفصلة.

3- الإطار العملي للدراسة الميدانية:

تمهيد :

يتناول هذا الإطار عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية بهدف التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الليبية، ويشمل أيضاً عرضاً لمجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع البيانات والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها وتحليل البيانات الوصفية واختبار فرضياتها.

3-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين بالمصارف التجارية الواقعة في نطاق بلدية الخمس والبالغ عددهم (192) موظف، وتم استخدام أسلوب المعاينة في هذه الدراسة فاستخدمت العينة العشوائية البسيطة وتم تحديدها باستخدام العلاقة الرياضية التالية :

$$n = \left[\frac{N \times p(1-p)}{\left[N - 1 \times \left(d^2 \div z^2 \right) \right] + p(1-p)} \right]$$

حيث إن:





(N) حجم المجتمع

(Z) الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96)

(q) نسبة الخطأ وتساوي (0.05)

(P) نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50)

(n) حجم العينة

$$n = 192 * 0.50 (1 - 0.50) / [192 - 1 * \{(0.05)^2 / (1.96)^2\} + 0.50 (1 - 0.50)]$$

$$n = 192 * 0.50 * 0.50 / [191 * (0.0025 / 3.8416)] + 0.50 * 0.50]$$

$$n = 192 * 0.25 / [191 * 0.00065] + 0.25]$$

$$n = 48 / 0.12415 + 0.25$$

$$n = 48 / 0.37415 = 128.2 \cong 128 \text{ مفردة}$$

والجدول التالي يوضح النسب والأعداد للاستثمارات الموزعة والفاقد منها :

جدول (1) يوضح نسب الاستثمارات الموزعة والفاقد منها

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المفقودة	نسبة الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات الغير صالحة للتحليل	نسبة الاستثمارات الغير صالحة للتحليل	عدد الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات الصالحة
128	25	% 19.5	13	% 10.2	90	% 70.3

3-2 أداة جمع البيانات :

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة استبيان اشتملت في المحور الأول على البيانات الشخصية والمتمثلة في (الجنس - المؤهل العلمي - التخصص العلمي - سنوات الخبرة) ، واشتمل المحور الثاني على العبارات المتعلقة بمستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف وهي (مبدأ الحفاظ على حقوق جميع المساهمين والمساواة بينهم - مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح - مبدأ الإفصاح والشفافية - مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة)، بينما اشتمل المحور الثالث على العبارات المتعلقة "بالميزة التنافسية للمصارف التجارية"، ووضع الباحثان (28) عبارة للتعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الليبية، وقد استخدم الباحثان الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).





جدول (2) ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 - 1.79	1.80 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

3-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- تم تحليل ومعالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزم للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك وفق الأساليب الآتية:
- 1- التوزيعات التكرارية: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار، التي تتحصل عليها كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة، ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
 - 2- المتوسط الحسابي: يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات الباحثين عن كل محور، حول درجات المقياس، وذلك لمعرفة مدى توفر متغيرات كل محور من محاور الدراسة.
 - 3- المتوسط الحسابي المرجح: لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس، وفق مقياس التدرج الخماسي.
 - 4- الانحراف المعياري: يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
 - 5- معامل الفا كرو نباخ للثبات : لتحديد الثبات في أداة الدراسة (الاستبيان).
 - 6- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة.
 - 7- اختبار T (One Sample T - test): لتحديد جوهرية الفروق، بين متوسط استجابة أفراد المجتمع، ومتوسط القياس (3) في المقياس الخماسي.
 - 8- معامل الارتباط: لتحديد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالي الاستبيان.
 - 9- تحليل الانحدار الخطي البسيط: لإيجاد أثر المتغير المستقل (تطبيق مبادئ حوكمة المصارف) على المتغير التابع (الميزة التنافسية للمصارف التجارية الليبية).

3-4 صدق وثبات أداة الدراسة:

أولاً : صدق المحتوى (الصدق الظاهري)

وتم ذلك من خلال صدق المحكمين، حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وان أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري، والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات،





على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين وتم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام :

ثانياً : صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

بينت النتائج في الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت من أجله.

جدول (3) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم	5	0.764	**0.000
2	مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح	5	0.776	**0.000
3	مبدأ الإفصاح والشفافية	5	0.724	**0.000
4	مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	4	0.635	**0.000
5	الميزة التنافسية	9	0.730	**0.000

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

يوضح الجدول رقم (3) أن معاملات الارتباط بيرسون بين جميع المحاور وإجمالي الاستبانة جاءت العلاقات طردية بأعلى معامل ارتباط كان لمبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح بارتباط قدره (0.776) ثم يليه مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم بارتباط بلغ (0.764)، ثم جاء محور الميزة التنافسية بارتباط قدره (0.730)، ثم يليه مبدأ الإفصاح والشفافية بارتباط بلغ (0.724) وجاء مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة بارتباط قدره (0.635) وجميع معاملات الارتباط لها دلالة إحصائية عند مستوى (0.05).

ثالثاً : ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي الاستبانة نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، (Sekaran, 2006, P,311).

وقد اتبعت الباحثة القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha Coefficient)، الذي يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف، وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت أكثر من (0.6) أي بنسبة (60%) وأقل من ذلك تكون منخفضة، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات الاستبانة والبالغ عددها (90) استمارة، وقد تراوحت قيم معامل ألفا للثبات ما بين (0.700) إلى (0.810)، وكانت قيمة ثبات إجمالي الاستبانة (0.853)، لذا يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض الدراسة، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم نتائج الدراسة.





جدول رقم (4) يوضح معامل الفاكورنياخ للنبات

ت	العبارات	عدد الفقرات	معامل ألفا %
1	مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم	5	81.0%
2	مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح	5	76.9%
3	مبدأ الإفصاح والشفافية	5	71.2%
4	مبدأ مهام ومسئوليات مجلي الإدارة	4	70.0%
5	الميزة التنافسية	9	75.5%
6	الاستبانة ككل	28	85.3%

3-5 الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية :

البيانات الشخصية والوظيفية : يهدف هذا المحور إلى جمع بيانات أفراد مجتمع الدراسة والتي من خلالها يمكن التعرف على الخصائص الشخصية لمجتمع الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبيناتها كالتالي:

جدول (5) توزيع أفراد المجتمع حسب بياناتهم الشخصية والوظيفية

الجنس	ذكر		أنثى		المجموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
	61	67.8	29	32.2	90
المؤهل العلمي	دبلوم	25	27.8%	0	0%
	بكالوريوس	52	57.8%	13	14.4%
	المجموع	77	85.6%	13	14.4%
التخصص العلمي	محاسبة	59	65.6%	9	10.0%
	تمويل ومصارف	17	18.8%	5	5.6%
	إدارة	14	15.6%	0	0%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	14	15.6%	19	21.1%
	من 5 إلى 10 سنوات	18	20.0%	39	43.3%
	من 11 إلى 15 سنة	58	64.4%	12	13.3%
المجموع	89	97.8%	11	12.2%	100

(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2022)

من النتائج الواردة في الجدول (5) تبين أن أغلبية أفراد العينة كانوا من الذكور وبنسبة بلغت (67.8%)، في حين مان ما نسبته (32.2%) من الإناث.





أما بالنسبة للمؤهل العلمي فبينت النتائج أن (52) من المستجيبين وبنسبة (57.8%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و(25) من المستجيبين وبما نسبته (27.8%) يحملون مؤهل دبلوم، و (13) مستجيباً وبنسبة (14.4%) مؤهلهم العلمي ماجستير.

أما بالنسبة للتخصص العلمي فقد بينت النتائج أن (59) من المستجيبين وبنسبته (65.6%) تخصصهم محاسبة، و (17) مستجيباً وبما نسبته (18.8%)، تخصصهم تمويل ومصارف، و (9) مستجيبين وبنسبة (10%) تخصصهم إدارة، في حين هناك (5) مستجيبين وبما نسبته (5.6%) تخصصهم اقتصاد.

وبالنسبة لعدد سنوات الخبرة، بينت النتائج أن (14) من المستجيبين وبنسبة مقدارها (15.6%) لهم خبرة أقل من (5) سنوات، و(18) مستجيباً وبنسبة بلغت (20%) كانت خبرتهم تتراوح ما بين (5) سنوات إلى أقل من (10) سنوات، و(39) مستجيباً وبنسبة قدرها (43.3%) تراوحت خبرتهم ما بين (11) سنة إلى أقل من (15) سنة، و(19) من المستجيبين وبنسبة مقدارها (21.1%) كانت لهم خبرة (15) سنة فأكثر، وتعتبر البيانات سالفة الذكر بيانات جيدة و يمكن أن تنعكس بشكل ايجابي على الإجابات المتحصل عليها من أداة الدراسة.

3-6 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

3-6-1 الوصف الإحصائي وفق إجابات المبحوثين:

لتحديد اتجاه الإجابات تم تحديد طول الفترة بـ (0.8) وحدة، وهذا الطول ناتج عن قسمة (4) على (5) وفقاً للآتي: $1 - 1.79$ يكون اتجاه الإجابة غير موافق بشدة، $(1.80 - 2.59)$ يكون اتجاه الإجابة غير موافق، $(2.60 - 3.39)$ يكون اتجاه الإجابة محايد، $(3.40 - 4.19)$ يكون اتجاه الإجابة بموافق، $(4.20 - 5)$ يكون اتجاه الإجابة بموافق بشدة.

ولتحديد مدى الاتفاق على إجمالي كل محور من محاور الدراسة، فقد تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فيكون المحور مرتفعاً لأفراد العينة أي أنهم متفقون على فقرات المجال إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3)، ويكون المحور منخفضاً لأفراد العينة أي أنهم غير متفقين على فقرات المجال إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أقل من قيمة المتوسط المعياري (3)، أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)؛ بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

3-6-2 : محور المتغير المستقل لمستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف

نتائج التحليل الوصفي لمستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف المستخدمة في هذه الدراسة تشمل (مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم - مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح - مبدأ الإفصاح والشفافية - مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة).





1- مبدأ الحفاظ على جميع حقوق المساهمين والمساواة بينهم :

جدول رقم (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (T-Test) لفقرات محور مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم

الدرجة	قيمة الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
مرتفعة جداً	0.000	0.603	4.47	0	0	5	38	47	ك	تحرص المصارف التجارية على اختيار مجلس الإدارة بالمفاضلة بين جميع المساهمين.	1
				0	0	5.6	42.2	52.2	%		
مرتفعة جداً	0.000	0.605	4.36	0	0	6	46	38	ك	تحرص المصارف التجارية على حق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العمومية للمصرف	2
				0	0	6.7	51.1	42.2	%		
مرتفعة جداً	0.000	0.600	4.28	0	0	7	51	32	ك	تقوم المصارف التجارية بإعطاء حق المساهمين بمناقشة التقارير المالية وتقرير مراجع الحسابات الخارجي..	3
				0	0	7.8	56.7	35.6	%		
مرتفعة جداً	0.000	0.577	4.27	0	0	6	54	30	ك	تحرص المصارف التجارية على تحقيق المساواة بين حملة الأسهم في حق التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للمصرف.	4
				0	0	6.7	60.0	33.3	%		
مرتفعة	0.000	0.472	4.19	0	0	3	67	20	ك	تعطي المصارف التجارية حملة الأسهم في حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.	5
				0	0	3.3	74.4	22.2	%		
مرتفع	0.000	0.364	4.31	أجمالي مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم							

(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو/ 2022)

بينت النتائج في الجدول رقم (6) أن مستوى تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم جاء مرتفع، إذ بلغ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (4.31)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.31)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، الأمر الذي يعني بأن هناك اتفاق إيجابي في استجابة الباحثين حول فقرات المحور، وكان أعلى متوسط حسابي عند الفقرة (تحرص المصارف التجارية على اختيار مجلس الإدارة بالمفاضلة بين جميع المساهمين). وقدره (4.47) وانحراف معياري (0.603)، في حين تحصلت





الفقرة (تعطي المصارف التجارية حملة الأسهم في حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين)، على أدنى متوسط حسابي و قدره (4.19) وبانحراف معياري (0.472)، ويمكن القول أن المصارف قيد الدراسة تركز بدرجة مرتفعة على تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم.

2- مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح :

جدول رقم (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (T-Test) لفقرات محور مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح

الدرجة	قيمة الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
مرتفعة جداً	0.000	0.541	4.28	0	0	4	57	29	ك	تعمل المصارف التجارية على تأكيد حقوق أصحاب المصالح..	1
				0	0	4.4	63.3	32.2	%		
مرتفعة جداً	0.000	0.600	4.28	0	0	7	51	32	ك	تضع المصارف التجارية آليات بمشاركة أصحاب المصالح.	2
				0	0	7.8	56.7	35.6	%		
مرتفعة جداً	0.000	0.626	4.30	0	0	8	47	35	ك	تتيح المصارف التجارية لأصحاب المصالح الفرصة للحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.	3
				0	0	8.9	52.2	38.9	%		
مرتفعة جداً	0.000	0.557	4.32	0	0	4	53	33	ك	تعطي المصارف التجارية لأصحاب المصالح حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.	4
				0	0	4.4	38.9	36.7	%		
مرتفعة جداً	0.000	0.566	4.29	0	0	5	54	31	ك	تحرص المصارف التجارية على حماية أصحاب المصالح في الدفاع على حقوقهم القانونية.	5
				0	0	5.6	60.0	34.4	%		
مرتفع	0.000	0.414	4.29	اجمالي مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح							

(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو/ 2022)

بينت النتائج في الجدول رقم (7) أن مستوى تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح جاء مرتفع، إذ بلغ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (4.29)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.29)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، الأمر الذي يعني بأن هناك اتفاق إيجابي في استجابة الباحثين حول فقرات المحور، وكان أعلى متوسط حسابي عند الفقرة (تعطي المصارف التجارية لأصحاب المصالح حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين). وقدره





(4.32) وبانحراف معياري (0.557)، في حين تحصلت الفقرتان (تعمل المصارف التجارية على تأكيد حقوق أصحاب المصالح) و(تضع المصارف التجارية آليات بمشاركة أصحاب المصالح) على أدنى متوسط حسابي و قدره (4.28) وبانحرافات معيارية على التوالي (0.541)، (0.600)، ويمكن القول أن المصارف قيد الدراسة تركز بدرجة مرتفعة على تطبيق مبدأ الحفاظ على أصحاب المصالح.

3- مبدأ الإفصاح والشفافية :

جدول رقم (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي، واختبار (T-Test) لفقرات محور مبدأ الإفصاح والشفافية

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري الإحصائية	قيمة الدلالة	الدرجة
1	تفصح المصارف التجارية عن الأغلبية من حيث الملكية وحق التصويت.	ك	24	62	4	0	0	4.22	0.514	0.000	مرتفعة جداً
		%	26.7	68.9	4.4	0	0				
2	تفصح المصارف التجارية عن المرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين..	ك	26	60	4	0	0	4.24	0.526	0.000	مرتفعة جداً
		%	28.9	66.4	4.4	0	0				
3	تتقوم المصارف التجارية بأعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها.	ك	23	64	3	0	0	4.22	0.492	0.000	مرتفعة جداً
		%	25.6	71.1	3.3	0	0				
4	تعمل قنوات التوزيع الخاصة بالمصارف التجارية في إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في أسرع وقت وتكلفة مناسبة.	ك	26	58	6	0	0	4.22	0.556	0.000	مرتفعة جداً
		%	28.9	64.4	6.7	0	0				
5	تفصح المصارف التجارية عن القوائم المالية وجميع الملحقات الخاصة بها بكل شفافية لمستخدمي القوائم.	ك	25	63	2	0	0	4.26	0.487	0.000	مرتفعة جداً
		%	27.8	70.0	2.2	0	0				
اجمالي مبدأ الإفصاح والشفافية											
مرتفع	0.000	0.275	4.23								

(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2022)

بينت النتائج في الجدول رقم (8) أن مستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية جاء مرتفع، إذ بلغ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (4.23)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.23)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، الأمر الذي يعني بأن هناك اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وكان أعلى متوسط حسابي عند الفقرة (تفصح المصارف التجارية عن القوائم المالية وجميع الملحقات الخاصة بها بكل شفافية لمستخدمي القوائم).- وقدره (4.26) وبانحراف معياري (0.487)، في حين تحصلت الفقرات (تفصح المصارف التجارية عن الأغلبية من حيث الملكية وحق التصويت)، و(تتقوم المصارف التجارية بأعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها.)، و(تعمل قنوات التوزيع الخاصة بالمصارف التجارية في إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في





أسرع وقت وتكلفة مناسبة) على أدنى متوسط حسابي و قدره (4.22) وبانحرافات معيارية على التوالي (0.514)، (0.526) (0.556) على التوالي، ويمكن القول أن المصارف قيد الدراسة تركز بدرجة مرتفعة على تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

4- مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة :

جدول رقم (9) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي، واختبار (T-Test) لفقرات محور مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	إطلاقاً غير موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الإحصائية	قيمة الدلالة	الدرجة
1	تقوم المصارف التجارية بتوضيح هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية	ك	21	68	1	0	0	4.22	0.444	0.000	0.000	مرتفعة جداً
		%	23.3	75.6	1.1	0	0					
2	تقوم المصارف التجارية بتحديد واختيار أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات وشروط استقلالية الأعضاء.	ك	23	57	9	1	0	4.13	0.622	0.000	0.000	مرتفعة
		%	25.6	63.3	10.0	1.1	0					
3	تتبع المصارف التجارية الطابع الرسمي والشفافية في تعيين مجلس الإدارة	ك	36	53	1	0	0	4.39	0.513	0.000	0.000	مرتفعة جداً
		%	40.9	58.9	1.1	0	0					
4	يحدد مجلس الإدارة المسؤولين التنفيذيين ومراتبهم والمزايا الممنوحة لهم	ك	21	64	4	1	0	4.17	0.546	0.000	0.000	مرتفعة
		%	23.3	71.1	4.4	1.1	0					
	أجمالي مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة							4.22	0.328	0.000	0.000	مرتفع

(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2022)

بينت النتائج في الجدول رقم (9) أن مستوى تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة جاء مرتفع، إذ بلغ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (4.22)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.22)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، الأمر الذي يعني بأن هناك اتفاق إيجابي في استجابة الباحثين حول فقرات المحور، وكان أعلى متوسط حسابي عند الفقرة (تتبع المصارف التجارية الطابع الرسمي والشفافية في تعيين مجلس الإدارة) وقدره (4.39) وبانحراف معياري (0.513)، في حين تحصلت الفقرة (تقوم المصارف التجارية بتحديد واختيار أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات وشروط استقلالية الأعضاء)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (4.13) وبانحراف معياري (0.622)، ويمكن القول أن المصارف قيد الدراسة تركز بدرجة مرتفعة على تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

- أجمالي محور (مستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف) :

جدول رقم (10) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور تطبيق مبادئ حوكمة المصارف

المحور	المتوسط الحسابي	الفروق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	الإحصائية	قيمة الدلالة	معنوية الفروق	مستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف
مستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف	4.26	1.26	0.258	0.000	معنوي	مرتفع	





ولتحديد مستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف ، فإن النتائج في الجدول رقم (10) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (4.26)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.26)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفرًا، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في المصارف التجارية قيد الدراسة كان مرتفعاً وذلك من وجهة نظر أفراد عينة قيد الدراسة.

3-6-3 : محور المتغير التابع للميزة التنافسية بالمصارف التجارية :

جدول رقم (11) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (T-Test) لفقرات محور الميزة التنافسية للمصارف التجارية

ت	الفقرة	النسبة والتكرار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	إطلاقاً	غير موافق	المرجح المتوسط	المعياري الانحراف	القيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	تسعى المصارف التجارية على تقديم الخدمات المالية بأقل تكلفة لتحقيق الميزة التنافسية.	ك	31	56	3	0	0	0	4.31	0.533	0.000	مرتفعة جداً
		%	34.4	62.2	3.3	0	0	0				
2	تدعم المصارف التجارية أنشطة البحث والتطوير باستمرار من أجل تقديم خدمات بتكلفة أقل.	ك	28	61	1	0	0	0	4.30	0.485	0.000	مرتفعة جداً
		%	31.1	67.8	1.1	0	0	0				
3	تسعى المصارف التجارية بالاحتفاظ بالعناصر الكفؤة للتخفيض من حجم التكاليف.	ك	26	63	1	0	0	0	4.28	0.475	0.000	مرتفعة جداً
		%	28.9	70.0	1.1	0	0	0				
4	تحرص المصارف التجارية على تقديم خدماتها دون أخطاء وبجودة عالية.	ك	27	60	3	0	0	0	4.27	0.515	0.000	مرتفعة جداً
		%	30.0	66.7	3.3	0	0	0				
5	تقوم المصارف التجارية بإعداد تقارير مالية ذات جودة عالية ينفرد بها المصرف عن المصارف المنافسة.	ك	36	50	4	0	0	0	4.36	0.567	0.000	مرتفعة جداً
		%	40.0	55.6	4.4	0	0	0				
6	امتلاك المصارف التجارية لتكنولوجيا حديثة تساعدهم على تقديم خدمات بأسرع وقت وجودة عالية.	ك	32	33	5	0	0	0	4.30	0.570	0.000	مرتفعة جداً
		%	35.6	58.9	5.6	0	0	0				
7	تحرص المصارف التجارية على الاستفادة من قدرات الموظفين الإبداعية.	ك	34	54	2	0	0	0	4.36	0.526	0.000	مرتفعة جداً
		%	37.8	60.0	2.2	0	0	0				
8	تقوم المصارف التجارية بالتعاون مع الخبرات الخارجية لتقديم أفكار جديدة وخدمات متطورة.	ك	27	61	2	0	0	0	4.28	0.498	0.000	مرتفعة جداً
		%	30.0	67.8	2.2	0	0	0				
9	تشجع المصارف التجارية الابتكار والإبداعي والأفكار الجديدة ويتم تطبيقها لإضافة قيمة أكبر للمصرف.	ك	25	64	1	0	0	0	4.27	0.469	0.000	مرتفعة جداً
		%	27.8	71.1	1.1	0	0	0				
مرتفع	اجمالي محور الميزة التنافسية للمصارف التجارية اللبية								4.30	0.230	0.000	





(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو/ 2022)

بينت النتائج في الجدول رقم (11) أن مستوى الميزة التنافسية للمصارف التجارية قيد الدراسة جاءت مرتفعة، إذ بلغ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (4.30)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.3)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، الأمر الذي يعني بأن هناك اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وكان أعلى متوسط حسابي عند الفترتان (تقوم المصارف التجارية بإعداد تقارير مالية ذات جودة عالية ينفرد بها المصرف عن المصارف المنافسة)، و(تحرص المصارف التجارية على الاستفادة من قدرات الموظفين الإبداعية)، وقدره (4.36) وبانحرافات معيارية (0.526)، (0.567) على التوالي، في حين تحصلت الفترتان (تحرص المصارف التجارية على تقديم خدماتها دون أخطاء وبجودة عالية)، و(تشجع المصارف التجارية الابتكار والإبداع والأفكار الجديدة ويتم تطبيقها إضافة قيمة أكبر للمصرف)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (4.27) وبانحرافات معيارية (0.469)، (0.515) ويمكن القول بأن الميزة التنافسية للمصارف قيد الدراسة جاءت بدرجة مرتفعة .

3-6-4 : اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم استخدام ارتباط (بيرسون) لاختبار جوهرية العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة المصارف والميزة التنافسية للمصارف التجارية الليبية، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية "ذات دلالة إحصائية" إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05).

ولتحديد أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الليبية، تم استخدام تباين الانحدار، لبيان نسبة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع عن طريق معامل التحديد، وبالتالي سيتم اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لمستوى تطبيق حوكمة المصارف التجارية المتمثلة في (مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم، مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة) في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

1-الفرضية الفرعية الأولى : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لمستوى تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

جدول (12) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية

قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد (R2)	نسبة الأثر	معاملات الانحدار
78.675	0.000	0.711	0.505	%50.5	الثابت
					مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم
					0.565
					0.952





** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

أظهرت النتائج في الجدول رقم (12) وجود علاقة إيجابية معنوية بين تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم و تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.711)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم يساهم في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية. ولتحديد أثر مستوى تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم، فإن تم قيمة (F) تساوي (78.675)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفرًا وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.505) وهي تشير إلى أن ما نسبته (50.5%)، من التغيرات في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية يعود إلى تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم ما لم يؤثر مؤثر آخر. ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي :

$$(Y=0.952+0.565*X1 + \epsilon)$$

حيث إن : (Y) تحقيق الميزة التنافسية، (X1) مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم، (ε) الخطأ العشوائي

2- الفرضية الفرعية الثانية : يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (a ≥ 0.05) لمستوى تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

جدول (13) نتائج تبان الانحدار لتحديد أثر تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية

معاملات الانحدار		نسبة الأثر	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	قيمة الدلالة	قيمة F المحسوبة
الثابت	مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح	52.8%	0.528	0.727	0.000	86.112
0.661	0.761					

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

أظهرت النتائج في الجدول رقم (13) وجود علاقة إيجابية معنوية بين تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح و تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.727)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح يساهم في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية. ولتحديد أثر مستوى تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، فإن تم قيمة (F) تساوي (86.112)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفرًا وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.528) وهي تشير إلى أن ما نسبته (52.8%)، من التغيرات في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية يعود إلى تطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ما لم يؤثر مؤثر آخر. ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي :

$$(Y=0.661+0.761*X2 + \epsilon)$$

حيث إن : (Y) تحقيق الميزة التنافسية، (X2) مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ، (ε) الخطأ العشوائي





3- الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ مستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

جدول (14) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية

معاملات الانحدار		نسبة الأثر	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	قيمة الدلالة	قيمة F المحسوبة
مبدأ الإفصاح و الشفافية	الثابت	%33	0.330	0.575	0.000	37.964
0.830	1.163					

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

أظهرت النتائج في الجدول رقم (14) وجود علاقة إيجابية معنوية بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.575)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

ولتحديد أثر مستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، فإن تم قيمة (F) تساوي (37.964)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.330) وهي تشير إلى أن ما نسبته (33%)، من التغيرات في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية يعود إلى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ما لم يؤثر مؤثر آخر. ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي :

$$(Y=1.163+0.830*X3 + \epsilon)$$

حيث إن : (Y) تحقيق الميزة التنافسية، (X3) مبدأ الإفصاح والشفافية، (ε) الخطأ العشوائي

4- الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ مستوى تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

جدول (15) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية

معاملات الانحدار		نسبة الأثر	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	قيمة الدلالة	قيمة F المحسوبة
مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	الثابت	%32.7	0.327	0.572	0.000	37.444
0.665	1.064					

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

أظهرت النتائج في الجدول رقم (15) وجود علاقة إيجابية معنوية بين تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة و تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.572)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة يساهم في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

ولتحديد أثر مستوى تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، فإن تم قيمة (F) تساوي (37.444)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس





الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.327) وهي تشير إلى أن ما نسبته (32.7%)، من التغيرات في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية يعود إلى تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ما لم يؤثر مؤثر آخر. ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي :

$$(Y=1.064+0.665*X4 + \epsilon)$$

حيث إن : (Y) تحقيق الميزة التنافسية، (X4) مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، (ε) الخطأ العشوائي

- **الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (a ≥ 0.05) لمستوى تطبيق حوكمة المصارف التجارية المتتمثلة في (مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم، مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة) في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

جدول (16) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية

معاملات الانحدار					نسبة الأثر	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	قيمة الدلالة	قيمة F المحسوبة
مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	مبدأ الإفصاح والشفافية	مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح	مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم	الثابت	66.1%	0.661	0.813	0.000	36.148
0.106	0.158	0.285	0.394	0.203					

أظهرت النتائج في الجدول رقم (16) وجود علاقة إيجابية معنوية بين تطبيق مبادئ حوكمة المصارف وتحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.813)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن تطبيق مبادئ حوكمة المصارف يساهم في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.

ولتحديد أثر مستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف، فإن تم قيمة (F) تساوي (36.148)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صغراً وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.661) وهي تشير إلى أن ما نسبته (66.1%)، من التغيرات في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية يعود إلى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف ما لم يؤثر مؤثر آخر.

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي :

$$(Y= 0.203+ 0.394*X1 +0.285*X2-0.158*X3+0.106*X4+ \epsilon)$$

حيث إن :

(Y) تحقيق الميزة التنافسية، (X1) مبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم، (X2) مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، (X3) مبدأ الإفصاح والشفافية، (X4) مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، (ε) الخطأ العشوائي.





4- النتائج والتوصيات

4-1: نتائج الدراسة

- 1- بينت نتائج الدراسة أنّ مستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف جاءت مرتفعة، فقد بلغت أعلى قيمة متوسط استجابة لمبدأ الحفاظ على حقوق المساهمين والمساواة بينهم بمتوسط قدره (4.31) ثم يليه مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح بمتوسط (4.29) ثم مبدأ الإفصاح والشفافية بمتوسط (4.23) ثم مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة بمتوسط قدره (4.22).
- 2- أظهرت نتائج الدراسة أنّ مستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف مجتمعةً كان مرتفعاً إذ بلغت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (4.26) .
- 3- بينت نتائج الدراسة أنّ مستوى تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية كان مرتفعاً إذ بلغت قيمة متوسط الاستجابة (4.30)
- 4- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تطبيق مبادئ حوكمة المصارف وتحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.813)، وهو ارتباط قوي يشير إلى طردية العلاقة بين المتغيرين، أي أن تطبيق مبادئ حوكمة المصارف يساهم في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية.
- 5- - خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لمستوى تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية، حيث كانت قيمة معامل التحديد (0.661)، أي ما نسبته (66.1%) من التغيرات في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية سببه تطبيق مبادئ حوكمة المصارف ما لم يؤثر مؤثر آخر.

4-2 : التوصيات

في ضوء نتائج هذه الدراسة يقترح الباحثان بعض التوصيات الآتية:

- 1- ضرورة الاستمرار المصارف التجارية في تطبيق الحوكمة وتعزيز هذا النهج، لما لهذا الأثر الفعال في تحقيق الميزة التنافسية لتلك المصارف.
- 2- ضرورة العمل على عقد برامج تدريبية للموظفين في مجال الحوكمة المصرفية لتدريبهم على كيفية الاستفادة من مبادئ وأبعاد الحوكمة التي تمكنهم من تعزيز وتطوير قدراتهم لاستغلال الموارد المتاحة للوصول إلى الميزة التنافسية بأقل التكاليف وبأسرع وقت ممكن وبجودة عالية.
- 3- ضرورة توعية الموظفين بثقافة الميزة التنافسية بين الإدارات وتعزيز عوامل الثقة والتحفيز.
- 4- ضرورة الاهتمام بالإبعاد التي تحقق التفوق والتميز والجودة والابتكار والعمل على بناء مزايا تنافسية وحمايتها.





5- المراجع:

أولاً : المراجع العربية

5-1 الكتب :

- 1- عبد الوهاب علي، وشحاته شحاته،(2007)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، (الإسكندرية، الدار الجامعية).
- 2- علاء طالب، وزينب البناء، (2012)، استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية المستدامة مدخل معاصر، الطبعة الأولى، (عمان الأردن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع).
- 3- محمد مصطفى سليمان،(2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري دراسة مقارنة، (الإسكندرية، الدار الجامعية).

5-2 الدوريات :

- 1- إدريس وائل السنوسي، 2016 أثر الحوكمة في تحقيق الميزة التنافسية في المستشفيات الخاصة في مدينة عمان، ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- 2- بريش، عبدالقادر، (مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد (1)، 2006)، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الاشارة إلى حالة الجزائر .
- 3- جمال عبيد محمد العازمي، 2012، دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- 4- محمد قريشي، الحاج عامر، إسماعيل جوامع، فادية لعموري، (المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة - المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية (لبيا أنموذجاً) 11-12 نوفمبر 2019)، دور حوكمة المؤسسات في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة المؤسسة العسكرية للإسمنت، الخمس، كلية الاقتصاد والتجارة.
- 5- محمد الصالح فروم، (مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 03، 2016)، " أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة"، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية .
- 6- مريم هاني، (المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 10، 2017)، تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل دراسة ميدانية - لعينة من المصارف العاملة في الجزائر .
- 7- مصطفى شلابي محمد ، علاء محمد شكري،(2013)، دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية دراسة ميدانية بالتطبيق على شركة موبايلى السعودية للاتصالات، (جامعة الدول العربية مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية).
- 8- منى كامل حمد، مروة عدنان محمد، (مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، 2019)، " دور حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف العراقية، دراسة تطبيقية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر .





9- نعيم دهمش، عفاف ابو زر، (مجلة البنوك، العدد (10)، المجلد (22)، 2003)، تحسين وتطوير الحوكمة المؤسسية في البنوك، الاردن .

10- نور الدين علالة، 2014، دور الحوكمة في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المديرية الجهوية لأم البواقي)، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

11- هودة سلطان قدوري، عائشة لشلاش، (مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد (2)، العدد (1)، 2019)، أهمية الحوكمة في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر .

3-5 المراجع الاجنبية :

- 1 -Aymn, S, AL_Qatawneh, (2015), The Impact of Corporate Governance in Achieving Competitive Advantage- A Field Study of Jordanian Pharmaceutical Companies, European Journal of Business and Management, Vol. 7, No 35 .
- 2-Basel committee on banking supervision, February (2006) Enchancing corporate governance for banking organizations, bank for international settlement.
- 3-Dirisu, J.I., Iyiola, O., & Ibidunni, O.S. (2013). Product Differentiation: A Tool of Competitive Advantage and Optimal Organizational Performance (A Study of Unilever Nigeria PLC). European Scientific Journal (ESJ).
- 4- Liu, J. Huang, J., (2009), Research on Enterprise International Competitive Advantage Sustain Ability, International Journal of Business and Management, Vol. (4), No. (2)
- 5- Shafiz Shahrani, Radzali Hassan, Louis Adaikalam, (2021), The Impact of Governance in Achieving Competitive Advantages, Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry, Vol, 12, No, 10 .
- 6- Sekaran. U.(2006) Research Methods for Business A Skill –Building Approach 4th edition John Wiley & Sons (Asia), Singapore.
- 7- Kotler, P. Keller, K.: (2009), Marketing Management (13th ed.) New Jersey: Pearson One Prentice Hall.

